## شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### لو بقي صدام حتى اليوم

لنتخيّل أن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (الابن) كان أكثر تردّداً في اتخاذ القرارات، وأكثر اكتراثاً بخاصة في اتخاذ قرارات الحرب والسلام، وانه بالتالي لم يتخذ القرار بإسقاط نظام صدام حسين. ما كانت العاقبة ستكون؟.. الأرجح، بل المؤكد، أن نظام صدام كان سيبقى حتى الآن.

برغم الصلة بين سقوط نظام صدام وثورات الربيع العربي، لنفترض عدم وجود هذه الصلة، وان نظام صدام امتد به العمر إلى هذا الزمن وان العراقيين تأثروا بأحداث الربيع العربي ونظّموا انتفاضة ضد نظام صدام. أي سيناريو كان سيشهد العراق؟ .. التونسي – المصري، اليمني، الليبي أم السوري؟

ما كان صدام سيستقيل على طريقة زين العابدين بن علي وحسني مبارك، وما كان سيقبل بتسوية كالتي قبل بها علي صالح محمد. الأرجح إن سيناريو الحرب الداخلية على الغرار الليبي والسوري هو الذي كان سيفرضه صدام بعناده وعدم تقديره الصحيح للأحداث والمواقف.

لنتخيل الآن أن الانتفاضة التي كانت ستندلع في العراق تأثرا بالربيع العربي قد انطلقت قبل ثلاثة أشهر أو ستة أو سنة. بالتأكيد ما كان صدام سيستطيع قمعها بسرعة على غرار ما حصل مع انتفاضة آذار ١٩٩١، فانتفاضة الربيع كانت ستلقى دعماً قوياً من إقليم كردستان وقوى المعارضة التي وجدت ملاذا لها هناك، فضلاً عن الدعم المؤكد الذي كانت ستتلقاه من الولايات المتحدة وأوروبا ودول الخليج العربي فضلاً عن دول الربيع العربي.

لو كان هذا السيناريو هو الحاصل الآن في العراق، فهل كان السيد علي الدباغ (المتحدث باسم الحكومة العراقية الحالية) أو رئيسه السيد نوري المالكي، سيقبل بأن يُصرّح المتحدث باسم الحكومة السورية أو باسم الحكومة الجزائرية أو سواهما محذراً من إن ((انهيار النظام العراقي ليس في مصلحة أحد، وأنه سيتسبب بأزمات للمنطقة))؟

منذ عشر سنوات، عشية الاجتياح الأميركي – الدولي للعراق بهدف إسقاط نظام صدام استخدم الكثير من رؤساء الدول العربية ورؤساء الحكومات العربية والمتحدثين باسمها التعبير نفسه الذي استخدمه السيد علي الدباغ وهو يُصرّح أمس محذراً من إن ((انهيار النظام السوري ليس في مصلحة أحد، وأنه سيتسبب بأزمات للمنطقة)).

السيد الدباغ أعرب عما أسماه رغبة العراق في أن (( يتم تجنب الانهيارات، مثلما تجنب الخليجيون الانهيار التام في اليمن، وأحدثوا انتقالاً سلساً للسلطة))، مفترضاً أن نظام بشار الأسد يمكنه ((تطبيق آلية الانتقال السلس للسلطة)).

لا أظن أن شخصاً عاقلاً بكامل وعيه يفكر بالطريقة التي يفكر بها السيد الدباغ، إلا إذا كان متقصداً حرف الحقيقة. فالمفترض أن السيد الدباغ يعرف ان بشار الأسد ليس من هذا النوع مثلما كان صدام حسين ليس من هذا النوع.

لو كان بشار الأسد ينزع إلى تسوية تؤول إلى انتقال سلس للسلطة ما كان نظم هذه المجزرة الرهيبة المتواصلة منذ سنة ونصف السنة، مثلما لو كان صدام يميل إلى تسوية كهذه ما كان قد جرى للعراق ما جرى، بما في ذلك تولّي السياسيين الفاشلين السلطة في بغداد وتمسّكهم بها على طريقة صدام في الماضي وطريقة بشار الأسد الآن.

# التيار الصدري: ورقة الإصلاح بداية لمشروع سحب الثقة

□ بغداد/ مؤيد الطيب

أكد أمين عام كتلة الأحرار ضياء الأسدي إن تصريح مقتدى الصدر الذي قال فيه إن "سحب الثقة عن رئيس الحكومة قد يكون مضراً" ما هو إلا استجابة لتسلسل مشروع الإصلاح الذي يتبناه التيار الصدري.

وأضاف الأسدي في تصريح لـ(المدى) أمس الاثنين أن "التيار الصدري ماض في مشروع الإصلاح وإن مبدأ سحب الثقة كان خطوة أولى لهذا المشروع وتم تأجيلها لسببين هما عدم تدخل رئيس الجمهورية جلال طالباني وتأخر القوى السياسية في تحقيقها كونٍ العامل الزمني مهماً من اجل المضيّ قدما في مشروع الإصلاح".

ورداً على تصريحات دولة القانون حول فشل الكتل السياسية في سحب الثقة مما جعلها تتراجع عن قرارها قال الأسدي "نحن لم نفشل بمشروع سحب الثقة عن رئيس الحكومة بل تم تأجيله بسبب طرح الحكومة لورقة الإصلاح وفي حالة عدم إيفائها بتطبيق ما جاءت به الورقة سنكون أول الساعين إلى سحب الثقة عنها واستجوابها".

بالمقابل نفت النائبة عن القائمة العراقية انتصار علاوي تراجع التيار الصدري عن موضوع سحب الثقة عن رئيس الوزراء، وقالت "إن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر كان أول المبادرين بجمع تواقيع كتلته في اجتماع أربيل، لذلك نستطيع القول بأنه ليس تراجعا بل تأكيد على مبدأ الإصلاحات ومن ضمنها سحب الثقة".

وأكدت علاوي في تصريح لـ(المدى) أمس الاثنين إن "القائمة العراقية والتحالف الكردستاني ماضون في التحضير لعملية استجواب المالكي حيث يعمل الطرفان على جمع الوثائق والأدلة المطلوبة، مضيفة "أشدد على إن التيار الصدري سيكون معنا في عملية الاستجواب".

من جانبه وصف النائب عن التحالف الكردستاني سيروان أمين موقف كتلة الأحرار بأنه "ليس تراجعاً"، عاداً إياه "وجهة نظر مختلفة للأمور لا أكثر".

وأكد أمين في تصريح لـ (المدى) أمس الاثنين إن "التحالف الكردستاني اتخذ موقفاً لا رجعة فيه، حيث لا يمكن للتحالف الاستمرار مع الحكومة الحالية التي يترأسها نوري المالكي وقائمة دولة القانون"، وأضاف أمين إن السبب الرئيسي في ذلك هو "إن دولة القانون لم يترك لنا الخيار حيث اتخذ سياسة التهميش والإقصاء ولم يستمع للفرقاء السياسيين لا سيما المشتركين في الحكومة مما لا يجعله موضع ثقة ولا يجعلنا نثق به".

وحول ورقة الإصلاحات المطروحة من قبل الحكومة والتي ستناقش اليوم من قبل لجنة تضم جميع المكونات ومن بينها التيار الصدري وبرئاسة رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، لاستيعاب كافة المشاكل التي تعاني منها العملية السياسية والحكومة والدولة، قال أمين "كنا نتمنى أن تكون ورقة الإصلاحات قد طُرحت بعد تشكيل الحكومة ولكنها جاءت متأخرة جداً، وهذا ما جعل ائتلاف دولة القانون ذا موقف ضعيف أكثر لاسيما إنه لم يف بأي من وعوده منذ انتخابات ٢٠١٠، لذلك نحن لا نؤمن بوجود إصلاحات أو خطة حقيقية لدى الحكومة بل هي مجرد إدعاءات يحاول دولة القانون من خلالها الهروب من عملية استجواب رئيس الوزراء أو سحب الثقة عنه".

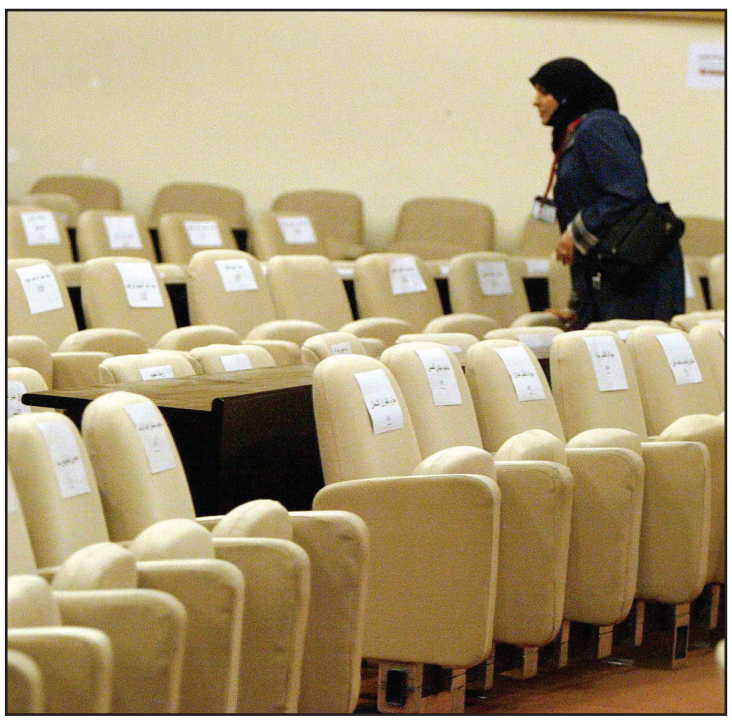

مجلس النواب .. (أرشيف)

فيما اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون وليد الحلي، أمس الاثنين، أن فشل سحب الثقة من رئيس الحكومة نوري المالكي أدى إلى طرح حلول واقعية للازمة السياسية الحالية في البلاد، فيما اتهم بعض الجهات السياسية بالسعي لجعل رئيس مجلس الوزراء ضعيفا وغير قادر على وقف الانتهاكات للدستور.

وقال الحلي في حديث لـ"السومرية نيوز" إن فشل مشروع سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي أدى إلى طرح حلول واقعية للأزمة السياسية الحالية في البلاد"، مبينا إن "حل الأزمة الحالية يكمن في دراسة جميع مشاكل العراق ووضع آليات لحلها ضمن الدستور والقوانين العراقية.

واتهم الحلي بعض الجهات السياسية بالسعي لجعل رئيس الوزراء ضعيفاً لمنعه من وقف انتهاكاتهم للدستور العراقي والقوانين"، مشددا على ضرورة أن يكون رئيس الوزراء قويا لكي يحافظ على الدستور ولا يتهاون مع المفسدين".

## دولة القانون: تم سحب البساط من تحت أقدام المطالبين بالاستجواب

# التحالف الوطني يرغب في إرسال وفد إلى إقليم كردستان

□ بغداد/ غسان عادل

أبدى التحالف الوطني الذي يقود الحكومة رغبته في إرسال وفد إلى إقليم كردستان في غضون الأيام القليلة المقبلة، لطرح ورقته الإصلاحية أمام المسؤولين هناك، والاتفاق على تحديد موعد لعقد المؤتمر الوطني استجابة لدعوة الرئيس جلال طالباني، فيما أشاد ائتلاف دولة القانون بموقف التيار الصدري بتخليه عن استجواب المالكي.

وبحث اجتماع التحالف الوطني الأحد الماضي، بحسب مصدر مقرب من رئيسه وزعيم تيار الإصلاح إبراهيم الجعفري إمكانية أن يتوجه وفد من التحالف إلى إقليم كردستان، والاتصال مع قادة القائمة العراقية، وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه لـ(المدى): "بحث المشاركون في الاجتماع رغبة التحالف في إرسال وفد إلى إقليم كردستان بهدف طرح ورقته الإصلاحية، فضلا عن بلورة اتفاق مشترك على عقد اجتماع لتسوية الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة باعتماد الدستور".

وتضمنت ورقة التحالف الإصلاحية تفعيل دور البرلمان في تشريع القوانين المتعلقة بالنظام السياسي مثل تشكيل الأحزاب، وتعديل النظام الانتخابي، وقوبلت برفض التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، مشددة على اهمية ان تعلن الحكومة التزامها بتنفيذ جميع بنود اتفاق أربيل.

واكد المصدر أن التحالف سيعقد اليوم الثلاثاء اجتماعا "لبحث الخطوات اللاحقة لانجاز ورقة الاصلاح والتحرك على القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لعقد الاجتماع الوطني وبلورة اتفاق مشترك لتطبيق ورقة التحالف الاصلاحية بعد عرضها على الرئيس جلال طالباني".

من جانبه، اشاد ائتلاف دولة القانون بموقف التيار الصدري برفضه استجواب رئيس الحكومة نوري المالكي، مؤكدا أن الصدريين سحبوا البساط من تحت أقدام المطالبين بهذا الخيار من أعضاء القائمة العراقية والتحالف الكردستاني على حد قول النائب عن دولة القانون هيثم الجبوري: "من الناحية الواقعية أصبح استجواب المالكي أمراً مستبعدا، والمطالبون بهذا الخيار مع التيار الصدري لا يستطيعون توفير ١٦٤ صوتا، وبعد انسحابه من هذا المشروع جعله في مهب الريح، وفشل بشكل ذريع فتمكن الصدريون من سحب البساط من تحت أقدام المطالبين بالاستجواب".

ونتيجة وصول الأزمة السياسية إلى طريق مسدود اتفقت القائمة العراقية والتيار الصدري، والتحالف الكردستاني، على سحب الثقة عن المالكي، ثم تحوّل إلى استجوابه من قبل البرلمان.

وعزا النائب الجبوري أسباب تغيير موقف الصدريين إلى "شعورهم بخطورة سحب الثقة أو استجواب المالكي بعد أن تم إجراء عملية تقويم لمجريات العملية السياسية".

وفيما شكل التحالف الوطني لجنة تتولى مهمة تنفيذ ورقته الإصلاحية، اكد النائب عباس البياتي استعداد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لبذل جهود وساطة لحث الكتل النيابية على قبول ورقة الإصلاح: "أبدى مقتدى الصدر استعداده للتوسط بين التحالف الوطني والكتل الأخرى لقبول ورقة الصلاح، لأنها تستوعب ملاحظات المعترضين على الأداء الحكومي وتتضمن إجراءات إصلاح شامل في السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية".

من جانبه، أكد النائب عن القائمة العراقية احمد المساري تقديم طلب استجواب رئيس الحكومة إلى رئاسة البرلمان، في غضون الأيام القليلة المقبلة بوصفه مطلبا دستوريا، منتقدا المواقف المعترضة على حق الكتل النيابية في مساءلة أي مسؤول وقال لـ(المدى): "سنقدم طلب استجواب رئيس مجلس الوزراء إلى رئاسة البرلمان في الأيام المقبلة لاعتقادنا بأنه احد الخيارات الدستورية لتصحيح مسار العملية السياسية ومحاسبة المسؤولين عن الإخفاق الحكومي وليس من حق اي طرف يدعي الإيمان بالديمقراطية الوقوف أو الاعتراض على هكذا طلب لأنه يعبر عن إرادة شعبية ممثلة بأكثر من مئة نائب من أعضاء العراقية، والتحالف الكردستاني وكتل أخرى".

وشكل المطالبون باستجواب المالكي لجنة تأخذ على عاتقها مهمة وضع الأسئلة التي ستوجه لرئيس الحكومة.

# تصاعد العنف يثير مخاوف العراقيين

□ ترجمة المدى

بعد ستة أشهر من الانسحاب العسكري الأميركي، يبدو أن التوقعات المؤلمة بدأت تتحقق في العراق الذي يغرق في العنف وتتجه حكومته إلى حافة الانهيار، ومع عدم وجود انفراج في الأفق فهناك حديث عن فشل الدولة العراقية حيث يشنّ الجناح المحلي لتنظيم القاعدة هجمات يومية أودت بحياة ٢٣٤ شخصا في شهر حزيران. لم يعد العراق يعاني من أعمال القتل الانتقامية بين المتطرفين من السنة والشيعة والتي دفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية، بل إن العنف يثير مخاوف يمكن أن تشلّ حركة العراق لسنوات كبلد خطير غير مستقر. كان شهر حزيران ثاني أخطر الشهور المميتة منذ انسحاب القوات الأميركية من البلاد منتصف كانون الأول، حيث استغل المتمردون الصراعات السياسية بين الفصائل العرقية والطائفية. الأكثر أهميةً من الأرقام هو أن المتمردين قادرون على إدامة مستوى العنف لمدة أطول من المعتاد، فهناك تفجيرات قاتلة وحوادث إطلاق نار تستهدف المواطنين كل ثلاثة أيام تقريبا.

أدى العنف إلى التركيز العميق على ضعف الأجهزة الأمنية العراقية وعلى الانقسامات السياسية التي تبعث على التشاؤم بعد أن كان من المؤمل أن يظهر العراق كبلد ديمقراطي مستقر بعد عقود من الحروب والدكتاتورية. يقول حيدر السعدي، صاحب مقهى للانترنت شرق بغداد "الدولة مشلولة وغير قادرة على القيام بوظائفها بسبب الخلافات السياسية. في ظروف كهذه يصيب الشلل حتى القوات الأمنية بينما يستفيد المتمردون من هذه الفوضى. لا اعتقد أن القاعدة تزداد قوة وإنما الدولة هي التي تضعف".

لقد تدهور الوضع بعد فترة قصيرة من رحيل القوات الأميركية عن العراق نتيجة لفشل المفاوضات الخاصة بإبقاء بعض القوات الأميركية بعد نهاية العام كما مثبت في الاتفاقية الأمنية لعام ٢٠٠٨ بين العراق والولايات المتحدة. في اليوم التالي أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي مذكرة قبض على خلفية اتهامات بالإرهاب ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مما تسبب في مقاطعة نواب القائمة العراقية لمجلسي النواب والوزراء احتجاجا على ذلك. في الربيع انضم زعماء إقليم كردستان إلى تحالف سياسي مع القائمة العراقية ضد المالكي الذي اتهموه برفض مشاركة السلطة. وفي وقت لاحق، وفي أول انشقاق كبير لقائد شيعي مؤثر، قال السيد مقتدى الصدر بأنه سيوجه أتباعه لتوحيد الجهود الرامية إلى الإطاحة بالمالكي في حال عدم التوصل الى اتفاق لمشاركة السلطة.

لقد استمر العنف في العراق على طول هذا العام إلا أن هجمات حزيران تجاوزت التفجيرات المألوفة التي عادة ما تشنها القاعدة، وكان الضحايا في الغالب من المسؤولين والقوات الأمنية. ادعت القاعدة مسؤوليتها عن موجة العنف في ١٣ حزيران والتي بلغت أكثر من عشرة تفجيرات على طول البلاد وأودت بحياة ٧٢ شخصا. كما إن التنسيق والخبرة والأهداف في هجمات أخرى تحمل أيضاً بصمة شبكات إرهابية.

الكثير من المحللين يعتقدون أن العراق يتحول إلى دولة فاشلة. ففي الشهر الحالي، وضع صندوق السلام -مقره في الولايات المتحدة- العراق في المرتبة التاسعة في قائمة الدول الفاشلة عالميا. كما رتبت مجموعة البحوث المستقلة ١٧٨ دولة وألقت باللوم في عجز العراق عن التغلب على التوترات العرقية والطائفية، على المشاكل الأمنية المستمرة.

برغم التفجيرات المستمرة وغيرها من أنواع الهجمات، فان العراقيين لم يعودوا إلى الحرب الطائفية التي قتلت عشرات الآلاف منهم حين تصاعد العنف في الأعوام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.

الكثير من العراقيين يرثون الانسحاب العسكري الأميركي ويقولون انه كان سابقا لأوانه. يقول محمد سلام من بغداد "كان انسحاب الأميركان خطأ لأن العراق مازال بحاجة الى استخباراتهم وقدراتهم العسكرية، وكان الأجدر بالحكومة العراقية ان تبقي بضعة آلاف من القوات الأميركية من اجل مساعدة القوات العراقية في الوصول الى مستوى معقول من الأمن". لقد انفق المجتمع الدولي مليارات الدولارات من اجل استقرار العراق منذ الاجتياح الاميركي في ٢٠٠٣ الذي أطاح بصدام حسين، كما قتل حوالي ٤٥٠٠ مقاتل اميركي خلال الحرب، الا ان الولايات المتحدة حاليا ليس لديها الا القليل من النفوذ في بغداد . يضيف محمد "اعتقد ان العراق سيشهد أياما أسوأ في المستقبل إذا ما استمر السياسيون بخلافاتهم المدمرة وإتباع طموحاتهم الشخصية".

■ عن: اسيوشيتد بريس

اثار الدمار الذي خلفه انفجار سيارة مفخخة.. (أرشيف)

# الحكومة: انهيار نظام الأسد سيؤزم المنطقة

□ بغداد/ المدى

حذّرت الحكومة، أمس الاثنين، من أزمات في المنطقة في حال انهيار النظام السوري، مؤكدة أن العراق يدعم خلاص الشعب السوري من طريقة الحكم في سوريا، فيما طالبت الأخيرة باستنساخ تجربة انتقال السلطة السلمي التي جرت في اليمن.

وقال المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "انهيار النظام السوري ليس في مصلحة أحد، وأنه سيتسبب بأزمات للمنطقة"، مستدركا بالقول إن "العراق يدعم خلاص الشعب السوري من طريقة الحكم التي تحكمه بأسلوب آمن وديمقراطي".

وأعرب الدباغ عن رغبة العراق بأن "يتم تجنب الانهيارات، مثلما تجنب الخليجيون الانهيار التام في اليمن، وأحدثوا انتقالا سلسا للسلطة"، مؤكدا أن "سوريا يمكنها تطبيق آلية الانتقال السلس للسلطة".

وطالب الدباغ بأن "يكون للشعب السوري الرأي الأكبر في الموضوع، في حين يبقى الجهد الدولي داعما ومساندا للشعب".

وأعلن الموفد الدولي كوفي أنان السبت ٣٠ حزيران ٢٠١٢، أن اتفاقا حول المبادئ والخطوط الكبرى لعملية انتقالية في سوريا تم التوصل إليه السبت في جنيف خلال اجتماع مجموعة العمل حول سوريا.

وتضم مجموعة العمل حول سوريا التي شكلها انان وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، أي الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا، وثلاث دول تمثل الجامعة العربية هي العراق والكويت وقطر، إضافة الى تركيا والأمين العام للجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي.

يذكر أن سوريا تشهد منذ ١٥ آذار ٢٠١١، حركة احتجاجات شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الإصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الأمن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد عن ١٥ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين.

وتعرض نظام دمشق لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية، كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه، إلا أن الحماية السياسية والدبلوماسية التي تقدمها له روسيا والصين اللتان لجأتا إلى استخدام حق الفيتو مرتين ضد أي قرار يدين ممارسات النظام السوري العنيفة أدى إلى تفاقم النزاع الداخلي الذي وصل إلى حافة الحرب الأهلية.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس
– محلة ١٠٢ – زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون